كلية الآداب
قسم الدراسات الفلسفية

من الإبستمولوجيا إلى الإيديولوجيا :
دراسة تحليلية- نقدية لفلسفة كارل بوبر السياسية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة
مقدمة من الباحث

أحمد فاروق عبد العظيم

إشراف

أ.د. حسن عبد الحميد عبد الرحمن

أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس

القاهرة 2009

شكر وتقدير

يطيب لي في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي أستاذي الجليل؛ الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد عبد الرحمن، الذي أخذ بيدي وأنا أخطو أولى خطواتي في طريق البحث العلمي، وأرشدني إلي السبيل،،،

كما أتقدم بجزيل الشكر إلي أصدقائي: هاني مبارز، وإبراهيم طاحون، وسامر قنديل، وصالح أحمد علي، ونشوى صلاح، وعصام بيومي، ونديم منصور، و محمود شعبان، وعبد السلام فاروق، وليلى فاروق، وأيمن فؤاد، وأحمد خضر، وخالد صلاح، ورشا بنداري، والدكتور محمد السيد سعيد.

وكل من تعاون معي في إتمام هذا البحث، سواء بتذليل صعوبات الحصول على مراجع البحث، أو بالمناقشة

فهرس المحتويات

المقدمة 2-5

الفصل الأول: المناخ الحضارى والفكرى لأوروبا فى النصف الأول من القرن العشرين 7-37

تمهيد

1- الخلفية الاقتصادية والسياسية 9-16

2- الأزمة فى المجتمع والثقافة 17-23

3- أزمة الليبرالية 24-37

الفصل الثانى : الإبستمولوجيا التكذيبية : الآفاق والحدود.....39-72

تمهيد

1- التطور التاريخى للإبستمولوجيا التكذيبية 40-49

2- منطق البحث بين الإبستمولوجيا والميثودلوجيا 50-60

3- رفض الماهوية Essentialism 61-72

الفصل الثالث: العقلانية وهدف العلم 74-107

تمهيد

1- المفهوم الكانطى للمعرفة والخبرة فى إبستمولوجيا بوبر.....75-84

2- العقلانية النقدية (العقلانية كقرار).....85-96

3- القابلية للتكذيب : الميثودلوجيا الاستنباطية للعلم 97-107

الفصل الرابع: من فلسفة العلم إلى فلسفة السياسة – الفلسفة السياسية فى المجتمع المفتوح 109-141

تمهيد

1- الماهوية والسلطوية والمجتمع.....110-120

2- القيم والدولة الديموقراطية.....121-132

3- الهندسة الاجتماعية، دور العلوم الاجتماعية ومعنى التاريخ..133-141

الفصل الخامس: الفلسفة والعلم والسياسة –الأهمية المعاصرة لفلسفة بوبر السياسية 143-179

تمهيد

1- السياسة والعالم الثالث 144-159

2- المفهوم البوبري للفلسفة 160-170

3- موقف - المشكلة البوبري 171-179

الخاتمة 180-185

قائمة المراجع 186-203

ملخص البحث باللغة العربية ..... أ - د

الملخص الإنجليزى للبحث .....I - III

كان القرن التاسع عشر هو قرن الليبرالية فى أوروبا، وأقصد بذلك تجسد المبادئ والقيم الليبرالية فى مؤسسات اجتماعية وسياسية و إقتصادية. ولكن سيادة الليبرالية لم تستمرالى وقت طويل، فسرعان ما ظهرت حركات سياسية و إجتماعية مناهضة لها.وأدى هذا الوضع لمحاولات من أجل الإصلاح، لكن بطء الاصلاحات كان ملحوظاً وله تأثيرات عميقة على الحياة الإجتماعية والسياسية، وترتب على ذلك ظهور الأشتراكية بوصفها البديل القادر على إنجاز ما فشلت الليبرالية فى القيام به. وفى هذه اللحظة تحول الصراع السياسى إلى صراع اجتماعى، واتسع نطاق الصراع ليشمل كل أشكال الحياة الانسانية .وبحلول مطلع القرن العشرين أصبحت أوروبا تواجه أزمة عميقة، أزمة تهدد الحضارة المسيطرة على العالم
ولد كارل بوبر 1902- 1994 وتربى خلال هذه الأزمة، بل إنه إشترك فى الانشطة السياسية التى كانت تقوم بها الحركات السياسية المناهضة لليبرالية. ولكنه سرعان ما قرر الابتعاد عن العمل السياسى المباشر، وظل مشاركا فى الاعتقاد بالحاجة الى القيام باصلاحات كبيرة. وأدى به ذلك إلى العلم، فقد كان العلم يعمل كمؤسسة محايدة فى الصراع الدائر، وكان العلم أيضا يتطور بشكل كبير. ونتيجة لذلك ظهر الاعتقاد فى إمكانية أن يكون لدى العلم حل للمشاكل التى عجزت السياسة عن التعاطى معها. وشارك بوبر فى هذا الاعتقاد بحماس، ونتيجة لذلك بدأ فى تطوير رؤيته الشخصية للعلم، ومن هذه الرؤية خرجت فلسفته للعلم. وتميزت هذه الفلسفة بالتركيز على الاكتشافات الأخيرة التى توصل اليها علم الفيزياء.وترتب على ذلك نشر بوبر لأول كتبه "منطق البحث" عام 1934، وقد لاقى الكتاب استقبالا حسنا من المهتمين بقضايا العلم.

وعلى أثر ذلك شرع فى تطويرفلسفته، لكن الأزمة التى أدت به إلى العلم، بدأت تلقى بظلال كثيفة على العلم والمشتغلين به وأدى ذلك الى هجرته من النمسا. وعاد بوبر فى منفاه الاختيارى الى الاهتمام بالسياسة التى هجرها منذ زمن طويل عازما عدم العودة إلى الاشتغال بها مرة ثانية. واتخذ هذا الاهتمام شكلا مختلفا عما سبقه، إذ حاول هذه المرة فهم الأسباب التى مثلت عقبة أمام قدرة العلم على حل مشاكل السياسة. لقد اتخذ الاهتمام شكل فلسفة سياسية، وتمثل هذه الفلسفة موضوع دراستنا: فلسفة كارل بوبر السياسية. والحقيقة أن بوبر لا يقدم لنا فى أعماله ″المجتمع المفتوح وأعداؤه ″ الذى صدر عام 1945و″فقر المذهب التاريخى ″ الذى صدر عام 1957 وبعض المقالات والمحاضرات التى أعاد فيها إنتاج أفكاره الاساسية عن السياسة، لا يقدم لنا فلسفة سياسية بالمعنى الدقيق للحد. وأقصد بذلك تصورا عن النظام السياسى الفاضل أو الأسمى –المدينة الفاضلة إذا إستخدمنا الحد الذى إبتكره الفارابى فى القرن التاسع الميلادى. وإنما هو يقدم لنا نقدا لفلسفات السياسة والتاريخ التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشروسادت فى النصف الأول من القرن العشرين، وهى فلسفات سياسية وتاريخية ″معادية″ للفلسفة السياسية الليبرالية.

وإنطلاقا من نقده للأسس والمسلمات والفرضيات التى ترتكز عليها هذه الفلسفات المعارضة للفلسفة السياسية الليبرالية يقدم لنا بوبر مقاربته عما أطلق عليه إسم ″المجتمع المفتوح″: المجتمع المفتوح ضد المجتمع المغلق. وبدايات بوبر كفيلسوف علم و إبستمولوجى تلعب دورا كبيرا فى تكوين الانتقادات التى وجهها إلى الفلسفات والمذاهب الإجتماعية والسياسية المعارضة للفلسفة والسياسات الليبرالية. إذ أن دحض أو تفنيد بوبر لمفهوم العلم الذى ترتكزعليه الأسس النظرية والفلسفية للمذاهب المعارضة لليبرالية – دحضه لمفهوم العلم الذى ترتكز عليه النظرية المادية التاريخية الماركسية مثلا- هو نقطة الانطلاق والخلفية الأساسية التى يعتمد عليها هذا النقد. وهذه الحركة أو عملية الانتقال داخل فلسفة بوبر ككل هى التى تفسر العنوان الذى اخترناه لهذه الدراسة؛ فهناك إنتقال فى فكر بوبر وحتى فى أعماله ذاتها من

الابستمولوجيا أو نظرية المعرفة العلمية إلى الايديولوجيا أو نظرية الأفكار، والرابطة التى تعمل كجسر تتم من خلاله عملية الإنتقال هى مفهوم العلم والمنهج العلمى .

وبناء على ذلك يرى بوبر أن فلسفة العلم يجب أن تدافع عن المجتمع المفتوح، ويجب عليها أيضا أن تتصدى للفاشية المترتبة على محاولات العودة للمجتمع المغلق نتيجة لصدمة الحضارة من ناحية ولفشل المشروع الليبرالى للاصلاح من ناحية أخرى. ويجب عليها كذلك تقديم معيار للتمييز بين العلم من ناحية وبين العلم الزائف من ناحية أخرى، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق الاجماع على محاربة الفاشية التى تهدد لا العلم فحسب، ولكنها تهدد الحضارة الانسانية كلها بما فى ذلك المجتمع المفتوح .

وبهذه الصياغة لإشكالية علاقة الفلسفة بالسياسة يقبل بوبر الليبرالية بوجهها القيمى ويستخدم الاتجاه النقدى العام لنظرية المعرفة العلمية كتبرير لهذا القبول. ويتضمن هذا القبول تسليما بمحدودية ما يمكن تطبيقه من مبادئ العلم على السياسة. فهو لم يعد فى حاجة أصلا للتورط فى المناظرة القديمة حول مناهج لعلوم الطبيعة وأخرى لعلوم الانسان أو الروح، مادام التركيز على الميثودلوجيا يجعل من الممكن لفيلسوف العلم أن يعالج القضايا الخاصة بالليبرالية والتى هى محل نزاع فى المناظرة السياسية والاجتماعية الدائرة ، باعتبارها قضايا تدخل ضمن نطاق "مشكلة المعرفة ". وبعبارة أخرى فإن ما ينصح به بوبر هو التعاطى مع الليبرالية باعتبارها قضية من قضايا نظرية المعرفة العلمية أو كمقولة فرعية من مقولات نظرية المعرفة العلمية. ولا يعنى هذا الطرح أن الليبرالية ليست معنية فى الأساس بمشاكل تقع خارج نطاق هذه المناقشات، بل إن القضية قضية أولويات. فسوف يصبح من الممكن تقديم توصيات سياسية حقيقية، إذا كان بمقدورنا التمييز بين العلم الحق وبين العلم الزائف لأن ذلك سوف يتضمن بطبيعة الحال القدرة على فهم القضايا الابستمولوجية والميثودلوجية المطروحة للنقاش بشكل صحيح.

ومن الجدير بالذكرأن بوبر لا يزعم أن المفهوم الذى يقدمه للعلم والمنهج العلمى هو المفهوم الصحيح، لكن فلسفته بالكامل تعتمد على هذا الزعم الضمنى. اذ أن إكتشاف عدم صحة هذا المفهوم سوف يؤدى بطريقة لا مفر منها إلى تداعى عمارة هذه الفلسفة بشقيها الابستمولوجى والسياسى. وهذا هو بالضبط ما قام بوبر بعمله مع الفلسفات والمذاهب السياسية والإجتماعية المعارضة للفلسفة الليبرالية.

تقدم لنا إعادة البناء التى قمنا بها لفلسفة كارل بوبر، التى يطلق عليها العقلانية النقدية، إشكالية لهذه الدراسة. وتتعلق إشكالية هذه الدراسة بمدى نجاح بوبر فى تحقيق الأهداف التى وضعها لفلسفته، وأقصد بذلك تقديم مفهوم للعلم والمنهج العلمى قادر على التمييز بين العلم وبين العلم الزائف من ناحية، وقادر من ناحية ثانية على تعيين حدود التفكير العلمى فى السياسة. وتعود أهمية هذه الإشكالية كموضوع للدراسة إلى كون محاولة بوبر من المحاولات الجادة والنادرة فى فلسفة العلم للسعى من أجل تقديم نسق يفسرنمو المعرفة العلمية وتأثيرهذا النمو على المجتمع والسياسة فى عصر طال فيه الشك كل جوانب الحياة الانسانية وأدى إلى نشوب حرب عالمية ثانية. فهل نجحت إبستمولوجيا بوبر-الإبستمولوجيا التكذيبية- فى إخراج المجتمع المفتوح من عثرته الإبستمولوجية والميثودلوجية؟ وهل يمكن لها أن تقدم له النظرية العقلانية التى يحتاجها من أجل مواصلة النمو والاتساع حتى يكون بمقدوره ذات يوم أن يجمع البشرية قاطبة بين جنباته ليحقق بذلك ما حلمت به الفلسفة منذ ألفيات؟

ولدينا سبب ثان نقدمه دفاعا عن هذه الدراسة ويتمثل فى أن وجود علاقة نسقية بين نظرية المعرفة العلمية كما يتصورها بوبرمن ناحية وبين فلسفة السياسة والمجتمع من ناحية

أخرى، هو أمر يتحدث عنه الجميع بما فى ذلك بوبر نفسه. لكن لم يسبق لأحد أن حاول- فى حدود معرفتى- أن يوضح لنا كيف تبنى هذه العلاقة بين المعرفة والسياسة داخل فلسفة بوبر؟ وما هى الأسس التى ترتكز عليها؟ وهل نجح بوبربالفعل فى القيام بذلك؟

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة سيكون منهجنا فى البحث تاريخى من ناحية، وتحليلى-نقدى من جهة أخرى. والبحث التاريخي سيتمثل فى دراسة العقلانية النقدية وتطورها بأبعادها الابستمولوجية والميثودلوجية-المنطقية زمانيا وفقا لجدل الداخل والخارج. أما المنهج التحليلى-النقدى فسوف يساعدنا على رد المركب إلى عناصره غيرالقابلة للتحليل وأعنى بذلك أصغر أجزاء المجموع. فالبحث عما هى العناصر المؤلفة للعقلانية النقدية قد يجعل بمقدورنا معرفة ما الذى يميز عنصرا عن الآخر، واذا ما كان من الممكن التمييز علميا بين الأنواع المختلفة من العقلانية. لأن من يدرس الأشياء فى أصلها الأول وفى نموها، سواء كانت نظرية فلسفية أو أى شئ آخر، سوف يحصل على أفضل المقاربات لها.

ومن بين المفاهيم الأساسية التى سوف نقوم باستخدامها بشكل دائم مفهومان أساسيان هما الابستمولوجيا والايديولوجيا. وما نقصده بالابستمولوجيا هنا هونظرية العلم أوالدراسة التى"تجئ لاحقة للعلم ويكون موضوعها هو العلم نفسه، تلك الدراسة التى تقوم –من موقع يعلو على العلم نفسه- بفحص وتحليل مبادئ العلم وأسسه وهيكله العام بجانب الشروط المتعلقة باثبات الصدق فى العلم "([1]). والايديولوجيا سوف تستخدم هنا بمعنى قريب من المعنى الذى استخدمت به لأول مرة فى تاريخ الأفكارعند " دستوت دى تراسى "([2])،ومن هذا المنظور "لا تكون فى ذاتها رؤية للعالم ولكنها تشكل استجابة – ضمن استجابات أخرى لمجئ تلك الرؤية للعالم ، التى تسمى بالحداثة"([3])

وبناء على كل ما سبق سنقسم هذا البحث إلى خمسة فصول وخاتمة
وسوف ندرس فى الفصل الأول الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة الفلسفة السياسية الليبرالية فى النصف الأول من القرن العشرين، ثم ننتقل بعد ذلك للتحليل النقدى لأزمة الليبرالية الداخلية وكذلك المحاولات العديدة التى فشلت فى تقديم حل للأزمة. وننتقل بعد ذلك الى إلقاء الضوء على الطريقة التى يدخل من خلالها عمل بوبر ضمن نطاق هذه الاستجابة الفكرية لأزمة الفلسفة السياسية الليبرالية. ونختتم هذا الفصل بمقارنة تفسير بوبر وتلاميذه لأزمة الليبرالية مع التفسيرما بعد البنيوى الذى انطلق أيضا من نظرية المعرفة العلمية حسب تصور التقليد الفرنسى التاريخى كما عرضه جاستون بشلاروتلاميذه
أما فى الفصل الثانى فسنقوم بدراسة التطور التاريخى للإبستمولوجيا التكذيبية البوبرية -الطور الأول للعقلانية النقدية- كما تجسدت فى أعمال بوبروحواره الممتد مع الاتجاهات الفلسفية والإبستمولوجية المواكبة له. وسوف نقوم بذلك العرض من خلال مناقشة رفض بوبر للفكرة التى تزعم أن المعرفة الانسانية معرفة يقينية أو مطلقة، أى أن بامكان المعرفة الانسانية أن تكون نهائية. وكذلك سوف نناقش رفضه لفكرة وجود مصادر للمعرفة بما فى ذلك فكرة أن الخبرة أو العقل يمكن أن يصبحا مصادر للسلطة أو الدعم الايجابى للمعرفة الانسانية. وأخيرا نناقش الرفض البوبرى للمزاعم الفلسفية التى تقول أننا قادرون على تقديم تبرير لمعرفتنا

---

[1] - روبير بلانشيه ، الإبستمولوجيا أو نظرية المعرفة العلمية، ترجمة/ د. حسن عبد الحميد ، القاهرة، مؤسسة نبيل للطباعة ، بدون تاريخ ، ص 49.

[2]- دستوت دى تراسى Destutt de Tracy (1754- 1836)؛ فيلسوف فرنسي من فلاسفة عصر التنوير ، وهو الذي صك مصطلح الإيديولوجيا. وكان ادخاله للمنهج الإستنباطي في النظرية الإجتماعية والإقتصاد السياسي من أهم مساهماته في تاريخ الأفكار.

[3] - إيمانويل فالرشتاين ، ثلاث أيديولوجيات أم أيديولوجية واحدة؟ إشكالية الحداثة ، ترجمة/ سامية صابر، مجلة مصر والعالم العربى، العدد 5،يناير 1996، ص14.

باستخدام حجج دقيقة أو ذات طابع كيفى. وكل هذه المفاهيم صور لرفض بوبر للنزعة الماهوية كمنهج للمعرفة .

وموضوع الفصل الثالث هو المحاولة التى قام بها بوبر من أجل تقديم رؤية للمعرفة الانسانية بامكانها تمييز العلم دون اللجوء الى الإستقراء. وتتطلب مثل هذه الرؤية مفهوما إستنباطيا للمنهج العلمى مستقلاً عن كل مصادر المعرفة، لكنه مرتبط بالحقيقة والواقع، وبعيد فى نفس الوقت عن الاصطلاحية والنسبية. وبهذه الطريقة يعتقد بوبر أن بمقدوره تقديم الأساس اللازم لتقدم العلم مع بقائه متشككا.

ويناقش الفصل الرابع مقاربة بوبر للفلسفة السياسية الليبرالية فى كتابه ″المجتمع المفتوح وأعداؤه. ونقطة الانطلاق فى هذا العرض هى رفض بوبر للنزعة الماهوية لتأثيراتها السلطوية- السياسية والاجتماعية- على المجتمع والأفراد. وبعد ذلك سنقوم بمناقشة أربعة مفاهيم أساسية فى تصور بوبر للمجتمع المفتوح هى: القيم، النزعة الحمائية والدولة الديموقراطية، الهندسة الاجتماعية المتدرجة ودور العلوم الاجتماعية ، ومفهوم التاريخ. وسوف يمكننا ذلك العرض من معرفة التأثير الذى أحدثه تبنى الليبرالية كنقطة بداية فى فلسفة العلم من ناحية، والمساهمة التى قدمتها فلسفة العلم فى ″تجديد″ الفلسفة السياسية بشكل عام والفلسفة السياسية الليبرالية بشكل خاص وما أدى إليه ذلك من تغير فى فهم العلاقة بين المجتمع والفرد.

أما فى الفصل الخامس والأخير فسوف ندرس التطورات الفكرية المتأخرة فى فلسفة بوبر السياسية- بعد المجتمع المفتوح- وما يكشفه لنا ذلك التطور من نقاط إنطلاق فلسفية ظلت خفية لأسباب لم تعد قائمة ، ومن ثم أصبح الكشف عنها ضروريا لتجنب سوء الفهم. ونختتم هذا الفصل بمناقشة موسعة ونقدية لمفهوم الفلسفة عند بوبر.

وننهى البحث بخاتمة نعرض فيها أهم نتائجه، وأهم ما تحقق من أهداف الدراسة.

تمهـــــيد:

من الاخطاء التي يقع فيها المشتغلون بالدراسات الفلسفية عندنا أنهم يتجاهلون في درساتهم للمذاهب الفلسفية والمدارس الفكرية المختلفة السياقَ التاريخي لظهور هذه الفلسفات وتوسعها، ويسقطون من اعتبارهم الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تسود وقتئذ والتي يحتمل ان يكون لها أثر كبير في أفكار وتوجهات وحياة الفلاسفة، أو على الأقل، إتخاذهم مواقف محددة من الأفكار والمذاهب والأيديولوجيات التي كانت تشيع في تلك الأزمنة.

ولقد ترتب على ذلك أنْ أصبحت هذه الفلسفات تعرض في شكل تصورات ومبادئ مجردة خالية من الحياة من ناحية، كما ساعد ذلك من ناحية أخرى على ذيوع كثير من الأحكام والدعاوى التي تؤخذ الآن على أنها مسلمات يؤمن الجميع بصحتها باعتبارها مبادئ وأسس جوهرية لا تقبل الشك ولا المناقشة كما هو الحال مثلا بالنسبة للوضعية المنطقية التي قدمتها حركة فينا في النصف الأول من القرن العشرين او الفلسفة البرجماتية الأمريكية أو غير ذلك من المذاهب والأيدولوجيات التي يمتلئ بها تاريخ الفكر الإنساني([1]).

وليس الهدف هنا هو مناقشة هذه التصورات أو التفسيرات الشائعة لهذه الفلسفات، وإنما هدفنا أن نبين أن كثيرا من هذه الدعاوى الفلسفية ظهرت نتيجة لتأثر اصحابها بأفكار واتجاهات وأحداث معينة. كما يكمن تحت هذه الدعاوى أسباب ودوافع ذات صبغة أيديولوجية أو حتى سياسية، وإن أفلح هؤلاء الفلاسفة في أن يضفوا عليها طابعا فلسفيا محايدا. وقد تداخلت هذه الأسباب والدوافع في تحديد نظرة هؤلاء الفلاسفة للحياة ورسم الأطر النظرية والمنهجية التي يتقيدون بها في فلسفاتهم. وخير مثال على كلامنا هذا هو الصورة الشائعة عن كارل بوبر في الادبيات الفلسفية والفكرية؛ فهو مشهور بوصفه فيلسوفا للعلم، وكما هو الحال مع العلماء، فليس من الضروري عادة معرفة أي شئ عن حياتهم لكي نفهم أعمالهم، كذلك هو الحال مع بوبر، فمن الممكن فهم فلسفته بدون الإشارة الى المناخ السياسي والحضاري والفكري المحيط به، وفي النهاية سوف يصر بوبر نفسه على أن تطويرنا لهذه الخلفية يجب ألا يتأثر بالاعتبارات السياسية أوالاجتماعية. فبالنسبة لبوبر يجب أن تنجح النظريات أو تفشل وفقا لمميزاتها المنطقية فقط. لكن يوجد سؤال هام يمكن طرحه فقط في سياق رؤيتنا لحياته وأعماله ككل واحد: لماذا كان بوبر عقلانيا؟

فالعقلانية، الرؤية أو وجهة النظر التي تقول أن العقل بمقدوره –بل ويجب عليه- أن يتحكم في الإرادة، لم تكن نتيجة توصل إليها بوبر في أبحاثه، بل كانت مقدمة بدأ منها تفلسفه. ولكي نعرف لماذا أخذ بوبر العقلانية كنقطة بداية له في تفلسفه ومبدأ منظما في كل تفكيره، يجب علينا أن ننظر للمناخ الحضاري والفكري لأوروبا في النصف الأول من القرن العشرين. ففي هذه الفترة سادت المذاهب السياسية والفلسفية "اللاعقلانية"، التي حاولت أن تفرض أشكالا جديدة للمجتمع والفكر مما أدى إلى حدوث انقسامات وصراعات إجتماعية وسياسية دفعت إلى الحرب الكبرى في نهاية المطاف. وكنتيجة لذلك كان بوبر على وعي دائم بالمخاطر التي يواجهها المجتمع من قبل اللاعقلانية المقحمة في كل مجالات الحياة والتفكير، وساعده هذا الانشغال الدائم بالعقلانية منذ بداياته على صياغة أعماله الفلسفية الكبرى.

هكذا يمكن لسيرة حياة بوبر وما عاصره من أحداث أن تجيب على أسئلة عن دوافعه لاتخاذ مواقف فكرية محددة. كما يمكنها أن تقدم لنا ارشادات بخصوص خلفيته الفكرية، فقد أكسبه تعليمه في النمسا مفهوما للفلسفة غريبا تماما عن ذلك الذي ساد في العالم المتحدث بالإنجليزية. فالفلسفة في رأي بوبر ليست مجموعة من التأملات الباطنية المتنوعة لكن هي مجهود لتفسير

---

[1] **فيما يخص الصورة الجديدة لكل من الوضعية المنطقية والبرجماتية الأمريكية أي الفلسفة في السياق التاريخي والإجتماعي لها راجع كلا من :**

Friedman , M. , "The Re-Evaluation of Logical Positivism", in : The Journal of Philosophy, vol. 38, No. 10, 1991, pp. 505-519 , and Rorty, R. , "Philosophy in America Today", in : Consequence of Pragmatism, Minneapolis : University of Minnesota Press , 1982, pp. 211-230.

الحاضر على ضوء الماضي مع رؤية لصياغة المستقبل، سواء كان مستقبل الفكر ام مستقبل المجتمع ([2]).

ولتفسير هذه الحقيقة وحقائق أخرى تخص خيارات بوبر للأسئلة وللمناهج، يجب على المرء أن يدرس المناخ الفكري أو الحضاري التي ظهرت فيه هذه الافكار. إن "التأمل في تاريخ الوقائع يؤدي الى الفلسفة"([3]). هذه هي الفكرة التي تقود خطانا في هذا الفصل، ومن ثم حان الآن وقت الانتقال الى هذه الوقائع والأحداث التي تكمن خلف أفكار بوبر وتوجهاته.

1- الخلفية الاقتصادية والسياسية.

أصبحت الرأسمالية فيما بين الاعوام من 1860-1880 هي النظام الاقتصادي المسيطر في أوروبا، دافعة الدول إلى تبني استراتيجيات سياسية متميزة لتضمن بقاء الأمور تحت السيطرة.

---

[2] **Popper , K. R. , The Logic of Scientific Discovery, , London : Hutchinson, 1959, pp. 16-17.**

[3] **ماكس هوركهايمر، "عن معنى الحرية"، ترجمة د. محمد محمد القصاص، مجلة ديوجين، العدد السابع، مايو 1968، ص 31. وبالاضافة إلى هذا المقال يجدر بي أن أذكر هنا أنني قد أفدت في صياغتي للاشكالية كما عرضتها اعلاه - وأقصد بذلك إشكالية علاقة الفلسفة بتاريخها بشكل عام وفلسفة بوبر بتاريخها بشكل خاص – من : هربرت ماركيوز، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الإجتماعية، ترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة العامة للكتاب، 1970، خاصة المدخل ص 28-51. و كذلك من :**

Larvor, B. , Lakatos: An Introduction, London and New York : Routledge , 1998, pp. 73-94.

فخلال هذه الفترة نشأت البيروقراطيات في كل مكان، حيث تكونت في القمة درجة من الوحدة الإدارية تكفي لتفويض المسئولية. وفي أعقاب فترة التكوين مرت جيمع الأقطار الرأسمالية بثلاث مراحل اقتصادية رئيسية بنفس الترتيب التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة الليبرالية الكلاسيكية، حيث تسيطر على الحكم طبقة واحدة تتكون غالبيتها من الرأسماليين الماليين، وتستمر من سبعينات القرن التاسع عشر حتى الأعوام ما بين 1917 والاربعينيات من القرن العشرين.

المرحلة الثانية : مرحلة السلطة الإدماجية Corporatist ([4])، وتتميز بتحالفات طبقية وأحيانا بنزعة للتصنيع، وتمتد من أواخر الفترة الليبرالية الكلاسيكية حتى أواخر الستينات من القرن العشرين.

المرحلة الثالثة : هي مرحلة ليبرالية ثانية -الليبرالية الجديدة كما باتت تسمى- بدأت من حوالي عام 1970 ومازالت مستمرة حتى الوقت الراهن([5]).

وبالنسبة للفترة التي نلقي الضوء عليها هنا نواجه في الغالب الأعم تزامنا بازدهار نظام "قاعدة الذهب" –وهو نظام اقتصادي بطبيعة الحال- خلال الفترة الممتدة بين اواخر القرن التاسع عشر واندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، مع التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الرأسمالية، والذي أكده النمو الملحوظ في حركة التجارة الدولية. وقامت أسواق البضائع العالمية خاصة اسواق الحبوب وظهر رأس المال العالمي. وسادت قاعدة الذهب في كل التعاملات الاقتصادية العابرة للقوميات بما في ذلك التمويل(6).

فقد كانت الرأسمالية في مجموعها تتطور بسرعة كبيرة لم تشهد لها مثيلا من قبل، وقد كان دور الدولة في النشاط الاقتصادي محصورا في أضيق الحدود، حيث سادت فلسفة الحرية الاقتصادية التي قصرت دور الدولة في الحراسة الأمنية للنظام(7). وبالرغم من أن الاتجاه العام للإنتاج والعمل والتجارة الخارجية كان صعوديا بشكل عام، إلا أن التطور الاقتصادي فيما بين الدول الرأسمالية لم يكن متساويا، والسيطرة على الأسواق التجارية ومصادر المواد الخام والمواقع الاستراتيجية في العالم لم يكن متعادلا فيما بينها. كما أن توزيع المستعمرات عند بداية القرن العشرين لم يكن متفقا مع علاقات القوى السائدة آنذاك.

لقد عملت بريطانيا العظمى باعتبارها المسيطر والضامن السياسي والاقتصادي لهذا النظام. فانعكس نظامها الاقتصادي الداخلي (نظام قاعدة الذهب) على النظام النقدي العالمي، وكانت لندن بمثابة البنك المركزي الذي أدار بكفاءة دفة السفينة، وذلك بالرغم من التطور الذي حققته الدول الرأسمالية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا. فقد قبلت هذه الدول قيادة بريطانيا لنظام النقد الدولي نظرا لأن ذلك ساعد تلك الدول على استمرار النمو - (هل يفسر لنا ذلك قبول كل من الصين ودول جنوب شرق اسيا لقيادة امريكا للنظام الاقتصادي العالمي في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين...ربما) – وامتلكت بريطانيا وتحكمت فيما يزيد على نصف مجموع المناطق المستعمرة في العالم، رغم أن انتاجها الصناعي

---

4 النظام الإدماجي Corporatism هو نظام سياسي يقوم على دمج المؤسسات السياسية والاقتصادية والنقابية في بنية الدولة حيث تخضع هذه المؤسسات لرعايتها واشرافها ورقابتها .

[5] من أجل تفصيل اكثر لهذه المراحل انظر بيتر جران، مابعد المركزية الأوروبية، ترجمة عاطف احمد واخرون، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة 1998، ص 44-45.

[6] Delisle , C.B. , International Politics, London : Methuen and Co. Ltd, 1920, pp. 78-79 .

وانظر ايضا : جوران ثوربورن ، "العولمات: الابعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية وتوجيه الحكم المعياري"، ترجمة بدر الرفاعي، مجلة الثقافة العالمية، العدد رقم 106، مايو 2001، ص 17.

[7] فلسفة الحرية الاقتصادية هي مجموعة من الفروض النظرية التي قدمت بداية من ادم سميث (1723- 1790) حتى جون ستيوارت مل (1806-1873) وتتلخص هذه الفروض في أن الملكية الخاصة في ادوات الانتاج مقدسة، وأن أي شئ تقوم به مؤسسة حكومية سيكون أقل جودة مما تقوم به مؤسسة خاصة، وأن السلطة السياسية التي تسن القوانين انما تسنها للمصلحة العامة، وأن كل انسان هو خير من يعرف مصلحته ، وأنه في وضع يجعله يعمل على تحقيق هذه المصلحة. وأفضل من يعرض لهذه الفلسفة هو جوزيف شومبيتر :

Schumpeter, J. , The Theory of Economic Development , New York : Oxford University Press 1961.

كان يمثل حوالي 14% من مجموع الإنتاج الصناعي العالمي سنة 1913. وكانت مع ذلك لا تزال تمضي في توسيع نطاق ممتلكاتها الاستعمارية. وكانت فرنسا تملك امبراطورية فسيحة الأرجاء رغم أن نصيبها النسبي من الانتاج العالمي لم يكن يتعدى 7.1% عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى. أما الولايات المتحدة التي بدأت تتفوق على انجلترا وفرنسا في كثير من مجالات الإنتاج الرأسمالي، بلغ نصيبها النسبي في الإنتاج الصناعي العالمي حوالي 36% سنة 1913، فلم يكن لها مستعمرات أو أسواق واسعة بتصريف منتجاتها. وهذه الحالة نفسها تنطبق على ألمانيا، سواء كنا نتحدث عن نسبة الإنتاج او عن الأسواق اللازمة لتصريف هذه المنتجات.

ونتيجة لهذا كله نشأ صراع محموم بين الدول الرأسمالية لإعادة تقسيم المستعمرات والأسواق الخارجية. وداخل هذا الصراع بدأت تنمو بذور الحرب العالمية الأولى. وكان من الطبيعي أن يتطلب الاستعداد للحرب مبالغ طائلة لتمويله. ولذلك لجأت الدول في بداية الأمر إلى تمويل هذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب وعقد القروض العامة في الداخل. غير أن هذه الوسائل سرعان ما استنفدت امكاناتها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية. ولم يبق امام الدولة الا ان تلجأ الى التمويل التضخمي وخصوصا عندما اندلعت نيران الحرب(8). وآنذاك كان من الطبيعي أن تنهار قواعد اللعبة التي قام عليها نظام قاعدة الذهب الاقتصادية وبالتالي تخلي الدول الراسمالية عن فلسفة الحرية الاقتصادية. وما نقصده بتخلي الدول الرأسمالية عن فلسفة الحرية الاقتصادية هو أن النظام التجاري العالمي لم يكن مجرد "اقتصاد"، لم يكن مجرد نظام محدد تحكمه قوانينه الخاصة. وبهذا المعنى فإن اصطلاح "الاقتصاد العالمي" كان مجرد اختصار لما هو في الواقع نتاج تفاعل مركب بين العلائق الاقتصادية والعوامل السياسية، وهو تفاعل تعمل الصراعات بين القوى العظمى على بلورته وتغييره. ويبدو أن الاقتصاد العالمي كان على اشد درجات الانفتاح عندما كان النظام التجاري مكفولا من قوة مهيمنة مستعدة، لأسباب تخص مصالحها المنظورة، لأن تقبل تحمل تكاليف وجود هذا النظام(9).

ولقد تلت حقبة الهيمنة البريطانية فترة اضطراب وتنافس بين القوى العظمى والسبب هو أن قاطرة التغير التاريخي انطلقت بكامل قوتها وسرعتها سنة 1914. وانتهت الحرب التي بدأت بالرقص في عواصم أوروبا كلها بعد ذلك بأربع سنوات بالهدنة التي وقعت في غابة كومبين بفرنسا، وسط صنوف من الأحزان والفواجع وتبادل الاتهامات. وقد كانت حربا بدأت بجيوش المتطوعين التقليدية، ثم انتهت وقد لجأت جميع الدول المتحاربة إلى فرض التجنيد الإجباري، وشهدت انهيار أربع امبراطوريات أوروبية: الروسية، الألمانية، النمساوية – المجرية والعثمانية. كما شهدت تأسيس دول عدة جديدة مستقلة ولكنها لا تملك حق العيش ولا تعيش آمنة، وهي: رومانيا، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا وبولندا. وهذه هي الدول التي قدر لها ان تكون غرسا لبذور الصراع التالي، وأقصد بذلك الحرب العالمية الثانية(10). وقد تسببت تلك الدول الجديدة في نشوب الحرب العالمية الثانية لأسباب لم يكن للمعاهدة التي أسهمت في نشأة هذه الدول دور كبير فيها. فلم تكن معاهدة صلح فرساي معاهدة سيئة في حد ذاتها، وأيا كان الامر فإن معظم اخطائها الواضحة كان قد تم اصلاحها سنة 1929. بل إن السبب هو أن الساسة الذين

---

[8] د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، الكويت 1987، ص 88 .

[9] بول هيرست وجراهام تومبسون، ما العولمة، ترجمة د. فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، العدد 273، الكويت 2001، ص 28.

[10] فيليب تايلور، قصف العقول ، ترجمة سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 256، الكويت 2000، ص 256.
وربما تكون سنة 1918 قد شهدت نهاية الحرب الكبرى الاولى، غير أن الصراع الدولي ظل مشتعلا. وكان اكثر ما يلفت النظر هو تكثيف صراع كان قد بدأ مع استيلاء البلاشفة على السلطة في روسيا سنة 1917، وهو الصراع الذي راح يشتعل بشكل متقطع منذ ذلك الحين، فيصبح حربا علنية صريحة احيانا، ويؤجل احيانا، ولكنه غالبا ما يتخذ شكل الحرب الباردة منذ سنة 1945. انه بشكل اساسي صراع بين ايديولوجيتين متعارضتين تعارضا رأسيا كاملا، حيث لعبت الدعاية دائما دورا محوريا، وربما تكون الثورة البلشفية قد نجحت في ابعاد روسيا عن الحرب العالمية الاولى، غير انها ادت ايضا الى تطور جديد مهم وله مغزاه في ادارة الشئون الدولية، فبعد عام 1917 اصبحت الدعاية حقيقة من حقائق الحياة اليومية. ولتفصيل اكثر عن دور الدعاية في العلاقات الدولية . انظر : المرجع السابق ص 286.

تولوا الأمر أبرموا معاهدة سياسية خاطئة، فقد كانوا يواجهون مشاكل القرن العشرين، ولكنهم حلوا المشاكل التي ورثوها من القرن التاسع عشر وتركوا لعصبة الأمم أن تحل المشاكل التي أغفلوا معالجتها. وما نسوه كان أولا انهم لم يخلقوا الظروف التي تستطيع عصبة الأمم فيها حل هذه المشاكل، وثانيا أن العدد الكبير من الدول ذات السيادة التي صنعوها خلقت مجموعة من المصالح القائمة كما أكدت مجموعة أخرى كان لابد أن تؤدي وهي تجمع القوى في اندفاعها إلى زيادة حدة عدم التناسب بين المشاكل التي تواجهها العصبة وقدرتها على حل هذه المشاكل.

وكان هذا هو الموضوع الرئيسي على المسرح الدولي في سنوات ما بين الحربين، التناقض بين امكانيات انتاج هائلة تسبب فيها التطور الاقتصادي والعلمي للدول الرأسمالية وفقر منتشر على نطاق واسع بين فئات كبيرة من مواطني تلك الدول. إنه تناقض بين آمال متوثبة وخيبة أمل مريرة([11]). وذلك راجع الى أنه في هذه الفترة وقع تطوران رئيسيان، الأول: تزايد عدم قدرة النظام الرأسمالي على استغلال قوى الانتاج، إذ أصبح من الضروري اللجوء "للحماية" في كل مكان للمحافظة على مبدأ الربح.

والثاني: وهو ناشئ عن الأول ويتمثل في تضاؤل للفرص، ولعل هذا التضاؤل كان أوضح في مجتمع مثل بريطانيا حيث نمت فكرة المساواة الاجتماعية ببطئ شديد بعد قبول المساواة السياسية، منها في الولايات المتحدة وفرنسا، اللتان كانتا قد جعلتا منذ منتصف القرن التاسع عشر المساواة الاجتماعية مطابقة للمساواة السياسية.

إن اللجوء إلى الحماية والمحافظة على مبدأ الربح وتضاؤل الفرص بمثابة إعلان عن تخلي الدول الرأسمالية تحت تأثير الحرب عن فلسفة الحرية الاقتصادية. وقد كان هذا الإعلان بمثابة البداية في عملية انحلال الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية كفلسفة اجتماعية وسياسية([12]). ففي إيطاليا مثلا حدث تحول كيفي في الموقف السياسي حيث بدأت الأحزاب الاشتراكية الشيوعية استراتيجية جديدة في تاريخ الراديكالية الإيطالية حتى ذلك الحين. فقد اتجهوا الى توجيه نضال العمال والفلاحين الأمر الذي أصاب الطبقة الحاكمة بالذعر وجعل كثيرين ممن ظلوا ليبراليين إلى ذلك الحين يتحولون الى الفاشية. ولاقت الفاشية نجاحا كبيرا في ايطاليا، إنْ لم يكن بين المثقفين بوجه عام فعلى الاقل بين الفئات الأخرى وبخاصة الطبقة الوسطى، حتى سميت الحقبة من عام 1916 وحتى عام 1949 بعصر الفاشية(13).

أما فى المانيا فقد كانت الأوضاع مختلفة، فهى لم تدخل الحرب من أجل أن تعوض الخسا ئر التى تعرضت لها ايطاليا التى لم تكن قادرة على مجاراة الدول الر أسمالية الكبرى ، وإنما دخلت ألمانيا الحرب لأنها كانت تنمو اقتصادياً وصناعياً بدرجة تفوق كل من انجلترا وفرنسا، أصحاب المستعمرات التى لا تغيب عنها الشمس . لذلك ناسبت الفاشية ألمانيا بعد الحرب خاصة و أنها كانت على حافة الخراب الاقتصادى والسياسى فى اعقاب الحرب العالمية الأولى . لكنها – واعتماداً على وقائع سجلها التاريخي المتفوق في النمو والانتاج والتصنيع- أضافت إلى الفلسفة السياسية –وعلى أقل تقدير الاجتماعية- بعدا عقيديا عنصريا هو أسطورة الجنس الآري الذى يمثله الالمان بامتياز.

---

[11] فيما يخص الموقف فيما بين الحربين سواء كنا نتحدث عن الاضطراب الموجود على ساحة السياسة الدولية أو عن التناقض بين القدرات الهائلة للانتاج في الدول الرأسمالية وبين التوزيع غير المتناسب لهذه الثروات الجديدة إنظر هارولد لاسكي، تأملات في ثورات -العصر، دار القلم، القاهرة، بدون تاريخ، ص 283. وانظر ايضا والتر ليبمان، فلسفة الحياة العامة، ترجمة عثمان نويه، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1960، ص 10.

[12] فيما يتعلق بسيرورة انحلال الليبرالية الكلاسيكية كفلسفة اجتماعية وسياسية وربما حتى اقتصادية انظر المرجع السابق وخاصة الفصل الثاني المعنون بـ "علل الدول الديمقراطية" صفحات 25-41، حيث يلقي المؤلف الضوء على الأزمة التي اصبحت تعانيها الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية وكل ما يقوله يصدر عن وجهة نظر ليبرالي يدافع عن الليبرالية ويقدم النصائح اللازمة لتجاوز هذه الأزمة .

[13] فرانكلين باومر، الفكر الاوروبي الحديث، ترجمة د. احمد حمدي محمود، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1989، الجزء الرابع، ص 98. وانظر أيضا :

Gentile, G. , "The Philosophic Basis of Fascism", in : Foreign Affairs , Vol. 6, No. 2, 1928, pp. 290-304, and Halevy, E. , "The Age of Tyrannies", in : Economica, Vol. 8, No. 29 1941, pp. 77-93.